

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة (2000-2017)

The Effect of Monetary Policy on Inflation in Algeria during the period 2000-2017

مغلاوي أمينة¹، يوسف إمان²Meghlaoui Amina¹, Yousfi Imane²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر العاصمة)، meg.amina@hotmail.fr² جامعة سطيف 1 (سطيف)، yousfi_imane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/29

تاريخ القبول: 2019/11/20

تاريخ النشر: 2020/01/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على التضخم بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). وتبين من خلال النتائج أن لمعدل نمو الكتلة النقدية أثرا أكبر من أثر معدل إعادة الخصم على معدل التضخم، كما أن تأثير كل من معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم كان تأثير سلبى على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، معدل إعادة الخصم، معدل التضخم، الكتلة النقدية.

تصنيفات E52.E5.E31. E51:JEL

Abstract

The main objective of this study is to investigate the effect of monetary policy on inflation in Algeria during the period 2000-2017, where the Vector Self Regression (VAR) model was applied.

The results show that the growth rate of the monetary mass has a greater impact than the rate of rebate rate on inflation, and that the effect of both the growth rate of money and rebate rate was negative in the short, medium and long term.

Keywords: monetary policy, rebate rate, inflation rate, money supply.

المؤلف المرسل: يوسف إمان، الإيميل: yousfi_imane@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم، باعتبارها جزءاً أساسياً من أجزاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث تقوم الدولة بتطبيق السياسة النقدية بإحداث تغيرات بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة من خلال التأثير في العرض النقدي والائتمان، والهدف منه هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.

فالتضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي، مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي يجب السيطرة عليه قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن أسبابه، كما وأنه يزداد على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

كما أنه من الأسباب التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وظهور بذلك قوى تضخمية هو المناخ الذي تفرزه البيانات الناتجة عن السياستين النقدية والمالية التي تطبقها الدولة والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية، من جهة أخرى إذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه تميز منذ بداية عقد الثمانينات بأزمة جدية من ناحية الأداء والفعالية، بحيث نتجت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب والتي ظهرت في السوق جراء التطبيق السلبي للسياسات النقدية التوسعية مولدة آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري.

تتطلب عملية استهداف التضخم والسيطرة عليه توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، إذ يعد من أهم المشكلات التي تنال قسطاً من الاهتمام من طرف الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما له من آثار بالغة الحساسية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي.

من هذا المنطلق يمكن وضع إشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة

ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة ارتأينا في هذه الدراسة على صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: أن عرض النقود أكثر تأثير من معدل إعادة الخصم على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الفرضية الثانية: أن تأثير كل من عرض النقود معدل إعادة الخصم على معدل التضخم تأثير إيجابي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى محاربة التضخم والتعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية، إضافة إلى التعرف على واقع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة: أهم الدراسات السابقة التي تناولت جانب من هذا الموضوع وهي كالتالي:

• **Zied Ftiti, (2010):** في هذه الدراسة قام الباحث بمراجعة أداء السياسة النقدية وخاصة وضع سياسة استهداف التضخم ولاحظ أن هناك توازن على المدى الطويل بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

• **Si mohamed Kamel & Kheira Benyamina (2014):** توصلت نتائج الدراسة من خلال استخدام النموذج SVAR خلال الفترة (2001-2013) بالاعتماد على بيانات شهرية إلى أن سعر الصرف له دور في معالجة التضخم.

• **سماحي أحمد (2018):** حيث قام الباحث بدراسة دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على الأدوات النقدية كضبط كميات النقود وإنما يعتمد على ضبط الواردات ومن التحكم في سياسة التجارة الخارجية.

• **بن نافلة نصيرة (2016):** حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم في الجزائر، حيث تم تطبيق اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة 1970-2014 والاعتماد على المتغيرات التالية: معدل الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، ومعدل التضخم. وتوصلت هذه الدراسة أن هناك تأثير لمتغيرات الدراسة على معدلات

التضخم بنسب مختلفة وبالتالي هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر، كما أنه من خلال تتبع مسار السياسة النقدية نستخلص أن التضخم في الجزائر قد يعود أيضا لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة هو المدة الزمنية المعتمدة، حيث تم تغطية فترة الدراسة إلى غاية 2017، كذلك طريقة معالجة الموضوع والمتمثلة في استقصاء أثر السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، حيث أن نجاح السياسة النقدية المبنية على تبني استراتيجية استهداف التضخم وتحقيق معدلات تضخم منخفضة إضافة إلى إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل.

منهجية الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الدراسة والمتمثلة في اختبار مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لمراجعة المادة العلمية المستقاة من شتى المصادر والمراجع العلمية التي عنت بالتأصيل النظري لمفهوم السياسة النقدية ودورها في تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، كما تم استخدام نماذج الاقتصادي القياسي لتغطية محاور الدراسة القياسية.

تتضمن هذه الدراسة مقدمة تتبعها أربع محاور، ثم نتائج الدراسة والتوصيات، خصص كل من المحورين الأول والثاني للجانب النظري، أما المحورين الرابع والخامس فخصصا للجانب التطبيقي للدراسة، حيث تناول دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: نتطرق فيه لمفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

المحور الثاني: يتم من خلاله إبراز دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، من خلال إبراز مفهوم التضخم وأسبابه، إضافة إلى إجراءات السياسة النقدية في معالجة التضخم.

المحور الثالث: نقوم من خلاله بعرض نموذج الدراسة المعتمد وأسباب اختيار هذا النموذج ومتغيرات الدراسة المعتمدة ووصفها إضافة إلى مصادر البيانات، كما قمنا بدمج النظرية الاقتصادية والخصائص المميزة لطبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري في شكل نموذج اقتصادي.

المحور الرابع: فقد تم تخصيصه للتحليل القياسي وعرض نتائج مختلف الاختبارات المطبقة ومناقشتها.

1. السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة انطلاقاً من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك في هذا المطلب سنتعرض إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها.

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع. (راضي، 1998، الصفحات 290-291) كما تعني السياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي (burda & wyplosz, 1997, pp. 190-191)

2.1 أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف وسيطة وأهداف نهائية، سيتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى الأهداف الأولية والوسيطة ونهائية:

أ. الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل فيما يلي:

● مجمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات (كرم، 1998، صفحة 7) وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري. ولكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة

النقدية، دافعت فروع أخرى واقتصادي مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.

• ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك.

هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد (أبو الفتوح الناقة ، 1998 ، صفحة 134). كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن أهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطات الحرة وهي تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك.

ب. الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل M_1 و M_2 وسعر الفائدة وأسعار الصرف.

• سعر الفائدة كهدف وسيط:

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى القرون السابقة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (الحواري ، 2004 ، الصفحات 1-2) أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية،

لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة والأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها (ملاك ، 2000، الصفحات 195-197)

• سعر الصرف:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (بوخاري، 2010، صفحة 65)

• العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائلون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود (duthul & marios, 2000, p. 121).

كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة دوران النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، ولهذا يبقى الإشكال مطروحا وهو أي عرض نقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة؟، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق M_1 أو العرض النقدي بالمعنى الواسع M_2 أو العرض النقدي M_3 في ظل وجود المشتقات المالية.

ويلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.

ت. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطية في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمربع السحري، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عليا من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

• تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح بين 01% و 04% سنويا وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من كينز والنقدويين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي ومع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي (جوارتيني و أستروب، 1998، صفحة 288)

• العمالة الكاملة:

تعتبر العمالة المرتفعة هذا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي، فباستعانة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب

الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

• تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج (قنديل ، 2005، الصفحات 2-6)، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسة واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية غير منافضة لدور السياسة النقدية.

• تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة (قنديل ، 2005، الصفحات 2-6).

هناك اختلافات في السياسات الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، فسعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن إدراك هذا الارتباط، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي انخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى (قدي ، 2003، صفحة 59).

إذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلا لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، وبالمقابل إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن استخدامه لتخفيض التضخم، وإذا كان سعر الصرف ثابت فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي وإدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة

2. دور السياسة النقدية في معالجة التضخم:

أصبحت ظاهرة التضخم من أكبر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية منها ويعود تاريخ هذه الظاهرة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية

1.2 مفهوم التضخم:

هو ذلك الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد (قيمتها الحقيقية) مما ينتج عنه عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، كما وأنه يعتبر ظاهرة اقتصادية خطيرة جدا.

2.2 أسباب التضخم: هنا عدة أسباب للتضخم وكل سبب يؤدي إلى ظهور تضخم معين نوجزها فيما يلي:

- **التضخم الناشئ عن الطلب:** يحدث نتيجة لتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات للعرض الكلي لها، وقد قام كل من الاقتصادي السويدي فيسل والاقتصادي الإنجليزي كينز بتحليل هذه الحالة وخلصا إلى أن زيادة الفائض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الإنتاج، وبالتالي تسارع المشروعات لزيادة الإنتاج بهدف زيادة الأرباح وزيادة الإنتاج يزداد الطلب على المواد الأولية والعمال مما يؤدي إلى زيادة الأجور فيتم منح العمال قدرة شرائية إضافية تسمح لهم بالدخول في الاستهلاك والذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من جديد وتصبح بذلك في حلقة مفرغة لا مخرج منها.

- **التضخم الناشئ عن النفقة (المستورد):** حيث يرجع ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع نفقات وأسعار عوامل الإنتاج دون أن يكون تغير في الطلب ويعتبر عنصر العمل هو العامل الأساسي في زيادة النفقة فأى رفع للأجور بالنسبة للعمل تضيفها المشروعات والمؤسسات إلى تكاليف المنتج ويؤدي ذلك إلى رفع الأسعار انطلاقا من هذا التحليل فإن أي رفع للأجور يؤدي إلى رفع الأسعار ولذلك فظهور التضخم في الظروف الموازية ويبرز إلى الساحة الاقتصادية ويزداد كلما أصبح ارتفاع الأسعار وارد.

- **التضخم الهيكلي:** هو تضخم ناتج عن تطبيق سياسات وبرامج التنمية فقد تقوم الدولة بإصدار

نقدي بدون أن يكون له مقابل من الإنتاج كانطلاقة لعملية التنمية مثل توظيف عمال جدد وعوامل إنتاج جديدة وبالتالي ضخ أموال وزيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع الأسعار للسلع والخدمات وأخيرا ظهور التضخم، إن هذا التضخم يخص البلدان النامية ويكون تضخم مرحليا يزول بمجرد البدء في عملية الإنتاج وامتصاص الأموال التي هي بدون مقابل.

3.2 إجراءات السياسة النقدية في معالجة التضخم:

تعتبر السياسات المستخدمة لمواجهة التضخم تقوم على تحقيق انكماش في العمل المصرفي في الاقتصاد وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية إذ تعتبر إجراءات يطبقها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي من النقود وسوف نركز على:

● **عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تملك سوق المال المتطور، وتقوم الية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات حكومية أو مالية. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطات النقدية، لدى المشتريين (عادة البنوك التجارية) الأمر الذي يعني زيادة قدرة هذه البنوك على منح القروض، وبالتالي زيادة العرض النقدي، وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة (الوزني و الرفاعي ، 2014، صفحة 234)

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك، مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى، كما قد ينظر إليها بأنها عملية اقتراب داخلي، أو حقن للاقتصاد بكميات نقدية.

● **سياسة إعادة الخصم:** يقصد بسعر الخصم هو ما يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد

التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

فيما يخص آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسة الانكماشية، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقترض البنوك بأسعار مرتفعة، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود وبالتالي القضاء على التضخم.

3. نموذج الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وذلك بغرض تقدير أثر التلوث البيئي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2017 بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression)، نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون. وهذا في إطار المحاولة للوصول إلى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم.

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) كونه يحتوي على مجموعة من المزايا أهمها ما يلي (gujarati & porter, 2009, pp. 635-654)

- نموذج الانحدار الذاتي المتجه بسيط لا يتطلب تعيين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، لأن كل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تعتبر متغيرات داخلية.
- تقدير النموذج بسيط، إذ يستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير كل معادلة على حدة في نموذج متكامل، وهو بذلك يشبه نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equation Model).
- نتائج التنبؤ باستخدام هذا النموذج تكون أفضل في عدة حالات مقارنة بنتائج التنبؤ باستخدام نموذج المعادلات الآنية الأكثر تعقيدا.

ويرتكز نموذج الانحدار الذاتي المتجه على تقدير مجموعة من النماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بحيث في كل مرة يؤخذ أحد المتغيرات كتابع ويقدر كدالة في التباطؤات الزمنية للمتغيرات

الأخرى بالإضافة إلى التباطؤات الزمنية للمتغير التابع نفسه، تصبح كل المتغيرات داخلية لأنها مقدرة في النموذج.

نظرا لأن الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة أثبتت علاقة متغيرات هذه الدراسة ببعضها (معدل نمو الكتلة النقدية (GM_2)، معدل سعر الخصم (DRR)، ومعدل التضخم (INF))، ونتيجة لتوفر الشروط الإحصائية كما سيوضح لاحقا، يقدم نموذج الدراسة في شكل مصفوفات كما يظهر في الصيغة التالية:

$$= A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + U_t Y_t$$

$$= [INF \ GM_2 \ DRR] \quad Y_t' \quad \text{حيث:}$$

$$= [e_{1t} e_{2t} e_{3t}]' \quad U_t$$

Y_t : مصفوفة متغيرات النموذج.

U_t : مصفوفة أخطاء النموذج.

A_i : مصفوفة معاملات النموذج.

e_{3t}, e_{2t}, e_{1t} : هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب

INF, GM_2, DRR .

p : عدد فترات التباطؤ الزمني.

وقد تم الاستعانة في التحليل بأداتين أساسيتين هما تحليل مكونات التباين (Variance

Decomposition) وكذلك دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response

Function)، نظرا لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير

التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيرا مفسرا في المعادلة الأخرى.

4. نتائج التحليل القياسي:

1.4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية: يهدف اختبار جذر الوحدة لاختبار سكون

السلاسل الزمنية، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر، حيث نختبر الفرضية العدمية لوجود

جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، الفرضية العدمية تتمثل في سكون السلسلة الزمنية، نتائج الاختبارات مبينة في الجدول (1)، بحيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي-فولر (DF_{CAL}) أكبر من القيمة المطلقة الحرجة (DF_{cri}).

وقد أظهرت النتائج أن معدل التضخم (INF) ساكن عند المستوى $I(0)$ ، كما أن معدل نمو الكتلة النقدية (GM_2) متكامل أيضا عند المستوى $I(0)$ ، أما معدل إعادة الخصم فهو ساكن عند الفرق الأول $I(1)$.

إن النتائج تشير إلى أن متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، مما يجعلنا نصرف النظر عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك (Cointegration) وذلك لعدم توفر الشرط الضروري لتقدير هذا النموذج وهو أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (gujarati & porter, 2009, pp. 744–788).

الجدول 1: اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للسكون

المتغير	المستوى		الفرق	الفرق الأول		القرار	قيمة-Durbin-Watson	عدد فترات التباطؤ الزمني
	قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية		قيمة DF المحسوبة	قيمة DF الجدولية			
INF	-3.73	-3.71	مستقرة	-	-	-	1.86	0
GM₂	-3.73	-4.92	غير مستقرة	-1.92	-1.74	مستقرة	1.88	0
DRR	1,96-	2,23-	غير مستقرة	3,75-	3,24-	مستقرة	1,86	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS

2.4 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني يتم الاعتماد على معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SC)، حيث تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات. وقد أشارت نتائج هذا الاختبار أن أدنى قيمة لمعيار أكايك (AIC) كانت عند فترة التباطؤ (4)، أما أدنى قيمة لمعيار شوارتز (SC)

كانت عند فترة التباطؤ (1)، وبما أن ثلاث فترات زمنية يعتبر طويلا نسبيا، فإن برنامج (E-views) لم يقبل هذا العدد عند القيام باختبار تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل بسبب انخفاض عدد درجات الحرية، لذلك سوف يتم تجاهل هذا العدد والاعتماد على معيار شوارتز (SC) الذي قام باختبار (1) كعدد لفترات التباطؤ الزمني، حيث أن استخدام هذا العدد يعطي دلالة أكبر ومعنوية للنتائج ولا يفقدنا عدد كبير لدرجات الحرية.

الجدول 2: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

المعيار		عدد فترات التباطؤ
معيار SC	معيار AIC	
10.05	10.05	0
*10.17	9.61	1
11.08	10,06	2
10.26	*8.84	3

المصدر: من إعداد الباحثين.

(1): (*) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(2) AIC: تعني معيار الأكايك.

(3) SC: تعني معيار شوارتز.

3.4 نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR):

لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير يستخدم أسلوبان في التحليل، ويتعلق الأمر بكل من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، كما سيتم تقدير النموذج باستخدام فترة تباطؤ زمنية واحدة وفقا للترتيب التالي: INF ، GM_2 ، DRR .

أ. تحليل مكونات التباين:

تستخدم أداة تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وفي المتغير نفسه. نتائج تحليل مكونات التباين التي خلص إليها التحليل موضحة في الجدول (3)، إذ تبين أن عرض النقد يفسر خطأ التنبؤ في معدل التضخم

بنسبة أكبر من معدل إعادة الخصم، وبنسب صغيرة مقارنة مع تفسير التباطؤات الزمنية لمعدل التضخم والذي فسر بنسبة مرتفعة من خطأ التباين للمتغير نفسه تمثلت في نسبة 100% في الفترة الأولى لكن القوة التفسيرية تقل مع مرور الزمن لتصل إلى 95.65% في الفترة العاشرة، في المقابل نلاحظ الارتفاع التدريجي لتفسير التباين بمتغير عرض النقد حيث بلغ نسبة 2.85% في الفترة الثانية وارتفع إلى 3.61% في الفترة العاشرة، أما فيما يخص تفسير التباين بمتغير معدل إعادة الخصم فقد قدرت النسبة 0.14% ليرتفع تدريجياً ويصل إلى نسبة 0.73%، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى أن عرض النقد له تأثير أكبر من معدل إعادة الخصم على معدل التضخم.

الجدول 3: تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم

Period	INF	GM_2	DRR
1	100	0	0
2	96.99	2.85	0.14
4	96.12	3.33	0.54
6	95.80	3.52	0.67
10	95.65	3.61	0.73

المصدر: من إعداد الباحثين.

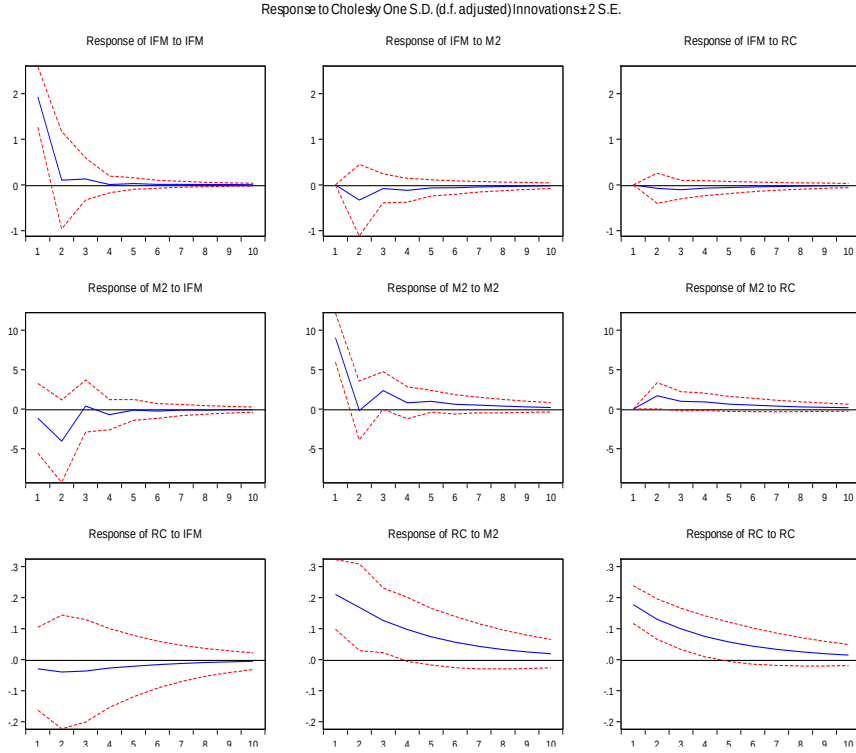
ب. دالة الاستجابة لردة الفعل:

هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه بعد تحليل مكونات التباين لشولاسكي، وتبين دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد، أي أن دالة الاستجابة لردة الفعل تحسب بصيغة تفاضل مصفوفة متغيرات النموذج Y بالنسبة إلى حد الخطأ العشوائي (U_t) (malawi, 2006, p. 252).

وسيتم التركيز على استجابة معدل التضخم لصدمة عرض النقود ومعدل إعادة الخصم، وتباطؤات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. في هذا الإطار يوضح الشكل (1) دالة الاستجابة لردة الفعل بفترة ثقة مقدارها انحرافين معيارين. وتظهر النتائج تأثيراً سلبياً لكل من عرض النقود ومعدل إعادة الخصم وهذا التأثير

يكون غير مقبول إحصائيا ابتداء من الفترة الأولى ويستمر لغاية الفترة العاشرة.

الشكل 1: دالة الاستجابة لردة الفعل



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج E-VIEWS

5. مناقشة النتائج والتوصيات:

تعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية عن طريق عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، كما يمكن حصر أهدافها في استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بالاستعانة بأدواتها المتمثلة في سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

كما أن المحافظة على استقرار الأسعار هي من أهم أهداف السياسة النقدية وذلك تفاديا لارتفاع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يمثل التضخم.

1.5 النتائج:

● بالنسبة للجزائر لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة إلا بعد صدور قانون النقد والقرض حيث توضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، وأصبحت لها أهدافها وأدواتها والتي لا تختلف بشكل كبير عن تلك المطبقة في البلدان الأخرى، ومع بداية الألفية اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها عبر الأدوات غير المباشرة، أما عن الاستقلالية فبالرغم من أهميتها إلا أنها غير مطبقة، مما حال دون تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر حيث عرفت أعلى نسبة للتضخم بلغت 8.89% سنة 2012.

● لقد تم إجراء الدراسة القياسية من أجل معرفة مدى تأثير متغيرات الدراسة في التضخم والمتمثلة في عرض النقد ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2017 بالاستعانة ببرنامج E-views10 واستخدام نموذج VAR، وبعد القيام باختبار الاستقرار تبين أن كل من معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم مستقرين عند المستوى أما عرض النقد فكان مستقر عند الفرق الأول، ومن خلال نتائج اختباري تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل كانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- أن معدل نمو الكتلة النقدية كان أكثر تأثيرا من معدل إعادة الخصم على معدل التضخم.
- أن تأثير كل من معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم كان تأثير سلبي وغير مقبول احصائيا على المدى القصير والمتوسط والطويل.

يمكن تفسير النتائج السابقة أن الجزائر خلال فترة الدراسة انتهجت سياسة توسعية ذات طابع كينزي، متمثلة بزيادة انفاق الحكومة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت نوعا من التطور وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وكذا ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، ثم انخفاض إلى أدنى نسبة سنة 2002 وذلك راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي إلى جانب انخفاض الرسوم الجمركية رغم زيادة نمو الكتلة النقدية وخلاصة يمكن ارجاع الاتجاهات التضخمية في الجزائر إلى عوامل نقدية، هيكلية ومؤسسية، كم أن لانخفاض أسعار النفط في نهاية 2015 أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد من العجز في الميزانية.

ولهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، بالإضافة إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات.

وعليه معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على السياسة النقدية كضبط كمية النقود وإنما يعتمد هو الآخر على ضبط الواردات وبالتالي التحكم في سياسة التجارة الخارجية، إضافة إلى ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وإعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي، والعمل على تطوير السوق المالي.

2.5 التوصيات: تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- التركيز على الجهاز المصرفي وذلك باعتباره أحد الركائز الأساسية للسلطة النقدية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة نقدية محكمة لامتصاص الكتلة النقدية الزائدة من التداول مع التركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- توسيع السوق النقدي وتطويرها عن طريق التنوع في أدوات البنك المركزي وكذلك السوق المالية باستخدام التقنيات الحديثة.
- العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض 90-10 فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي وتوجيهه لأدواته حسب السياسة التي يراها مناسبة.
- العمل على تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيعها.
- ضرورة ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية وفقا لنموذج الاقتصاد الكلي الذي يعد سنويا، لتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف، عرض النقود المستهدف ومعدل التضخم المستهدف.

6. قائمة المراجع:

- burda , m., & wyplosz, c. (1997). *macroecon (aeuropean text)* (éd. 2nd). new york: oxford university.
- duthul , g., & marios, w. (2000). *politique economique* . paris.

- gujarati, d., & porter, D. (2009). *basic econometrics* (éd. 5th). the mc graw-hill international.
- malawi, a. (2006). the effects of gross fixed capital formulation and money supply on economic activity (a time series analisis). *journal of studies and scientific research economic and legal sciences series* , 28(3).
- أحمد أبو الفتوح الناقية . (1998). *نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية* . القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة .
- أحمد عبد المنعم راضي . (1998). *النقود والبنوك* . القاهرة : مكتبة عين شمس .
- أكرم محمود الحوراني . (2004، 4، 20). انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي . ندوة الثلاثاء الاقتصادي .
- جيمس جوارتيبي ، و ريجارد أستروب . (1998). *الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص*، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد مصطفى . الرياض : دار المريخ للنشر .
- خالد واصف الوزني ، و حسين أحمد الرفاعي . (2014). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق* . عمان : دار وائل للطباعة والنشر .
- فيليب كرم . (1998). *التحليل النقدي والتنبؤ*. معهد صندوق النقد الدولي .
- قدي ، ع . (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- خلو موسى بوخاري . (2010). *سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية* . لبنان : مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
- ماجدة قنديل . (2005). *مصادر النمو الاقتصادي* . واشنطن : معهد صندوق النقد الدولي .
- ملاك ، و . (2000). *النقود والسياسات النقدية الداخلية* . بيروت : دار المنهل اللبناني .